استانف التحالف، الذي تقوده السعودية، قصف العاصمة اليمنية صنعاء، متوعداً بمحاسبة قادة الجماعة بعد تصعيد استهداف الأراضي السعودية بالطائرات المسيرة، فيما تشتعل جبهتا مأرب وغربي تعز بالمعارك، ما يقلل من احتمالات اي تسوية سياسية قريباً

قصف صنعاء للجم مسيّرات الحوثيين

التحالف يتوعد بمحاسبة قيادات الجماعة بعد تصعيد استهداف الأراضي السعودية

صنعاء ـ **العربي الجديد**

في أكبر تصعيد جوي منذ أشهر، استهدف التحالف، الذي تقوده السعودية، بشكل مكثف العاصمة اليمنية صنعاء، ومناطق أخرى، أمس الأحد، وذلك بعد ساعات من إسقاطه 12 طائرة مسيرة أطلقها الحوثيون وكانت تستهدف السعودية. وحاول التحالف رمي الكرة في الملعب الأميركي، معتبراً أن رفع واشنطن الحوثيين من قائمتها لـ"الجماعات الإرهابية فسّر بطريقة عدائية من المليشيا». وقد يؤدي التصعيد السعودي والحوثي إلى انهيار كافة التحركات الأميركية والأممية لإحياء عملية السلام ووقف الحرب، وخصوصاً في ظل التحشيد المكثف لأطراف النزاع إلى مدينة مأرب من أجل خوض معركة صفرية حول منابع النفط والغاز واستمرار الاشتعال في جبهة غربي تعز. واستأنف التحالف السعودي الإماراتي، أمس الأحد، غاراته الجوية على العاصمة اليمنية صنعاء، الخاضعة لسيطرة الحوثيين، بعد أشهر من التوقف، وذلك رداً على تصعيد الحوثيين المكثف الذي طاول الأراضي السعودية خلال الأيام الماضية وبلغ ذروته في الـ24 ساعة الأخيرة. وشنت مقاتلات التحالف غارات مكثفة، استهدفت مواقع مفترضة للحوثيين في حي النهضة ومنطقة عطان في صنعاء، وقال سكان محليون، لـ«العربي الجديد»، إن انفجارات عنيفة هزّت الأحياء السكنية المجاورة للمواقع المستهدفة.

وأعلنت قناة «المسيرة»، الناطقة بلسان الحوثيين، أن الطيران الحربي شن 5 غارات على حي النهضة شمالي العاصمة، وغارتين على منطقة عطان جنوبيها، لكن شهود عيان أكدوا أن العدد تجاوز 12 غارة. وأشارت المصادر إلى أن سلسلة انفجارات أعقبت الغارات الجوية التي استهدفت معسكر سلاح الصيانة في منطقة النهضة، الذي يُعتقد أنه يحوي ورش وملاجئ تخزين الصواريخ البالستية والطائرات المسيرة بدون طيار. ونشر ناشطون لقطات مصورة أظهرت سحب الدخان السوداء تتصاعد من المناطق المستهدفة. وقال شاهد عيان في شارع القاهرة إن عدداً من المركبات تضرر جراء تطاير شظايا، فيما تهشمت نوافذ المنازل.

وأعلن المتحدث باسم قوات التحالف العقيد تركي المالكي، في بيان نقلته وكالة الأنباء السعودية (واس): «بدء تنفيذ عملية عسكرية نوعية بضربات جوية موجعة ضد المليشيا الحوثية الإرهابية»، مشيراً إلى أن العملية «تستهدف القدرات الحوثية» في صنعاء وعدد من المحافظات. وأضاف أن «المدنيين والأعيان المدنية في السعودية خط أحمر». واعتبر أن «رفع الحوثيين من قائمة الجماعات الإرهابية فسّر بطريقة عدائية من المليشيا». وكانت إدارة الرئيس الأميركي الجديد جو بايدن رفعت الحوثيين من قائمة الجماعات الإرهابية الشهر الماضي، بعد وقت قصير من وضعها على القائمة من قبل إدارة دونالد ترامب قبل أيام من مغادرته البيت الأبيض. وأكد المالكي أن «الاعتداءات الحوثية بالتصعيد ضد المدنيين لن تقود لفرض تسوية سياسية»، في إشارة إلى الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة للتوصل إلى حل للنزاع. وفي الوقت الذي تتواصل فيه المعارك الضارية بين الحوثيين والقوات الحكومية في مأرب شمال اليمن، قال المالكي إن «الواقع على الأرض وانتصارات الجيش اليمني والقبائل بمأرب تفسّر وتيرة التصعيد الإرهابي». واعتبر أن «العملية النوعية تتماشى مع القانون الدولي وقواعده العرفية». كما أعلن التحالف، في بيان آخر، «تدمير دفاع جوي معاد من نوع سام 6 يتبع للمليشيا الحوثية في مأرب»، مشيراً إلى أنه «يدعم عمليات الجيش اليمني والقبائل في مأرب للتقدم وحماية المدنيين». وتشير الغارات الجوية المكثفة، في وقت الذروة منتصف الظهيرة، إلى تغير في استراتيجية التحالف، الذي كانت ضرباته تتجنب المناطق السكنية خلال ساعات النهار خشية سقوط مدنيين. كما أنه وصف، للمرة الأولى، صنعاء بـ«المحتلة». وأشار إلى أن القيادات الحوثية التي تحاول استهداف المدنيين والأعيان المدنية ستُحاسب، وذلك بعد أنباء عن غارة جوية استهدفت منزل قيادي حوثي رفيع المستوى.

الانفجارات جراء الغارات هزّت الأحياء السكنية في صنعاء

دمر التحالف 12 طائرة أطلقها الحوثيون على السعودية

وجاء الهجوم الجوي المكثف بعد ساعات من إعلان التحالف اعتراض وتدمير 12 طائرة بدون طيار أطلقها الحوثيون على الأراضي السعودية، من دون توضيح المواقع التي تم استهدافها، فيما أصدرت القنصلية الأميركية في جدة إرشاداً بناء على تقارير عن هجمات محتملة وانفجارات قرب جدة ومدينة خميس مشيط الجنوبية.

وأعلن الجيش اليمني، أمس الأحد، إسقاط طائرتين في جبهة النضود شرقي مدينة الحزم في محافظة الجوف، شمالي البلاد. وفي ذات المحافظة، أعلن المتحدث العسكري باسم الحوثيين يحيى سريع، أن قواتهم نجحت في إسقاط طائرة تجسسية مقاتلة من طراز «كاريال»، تركية الصنع، تابعة لسلاح الجو السعودي. وكتب سريع، في تغريدة، أن الطائرة تم إسقاطها في أجواء منطقة المرازيق بالجوف «بصاروخ مناسب» ونقلت وكالة «سبأ» التابعة للحوثيين عن مصدر أمني قوله، أمس الأحد، إن «الطيران شن غارة على مديرية بأجل بمحافظة الحديدة»، كما نقلت عن مصدر عسكري أن الطيران «شن 20 غارة على محافظتي صعدة ومأرب خلال الـ 24 ساعة الماضية».

على الصعيد الميداني، أعلنت القوات الحكومية الموالية الشرعية، أمس الأحد، استكمال السيطرة على مديرية جبل حبشي بشكل كامل، غربي تعز. وتشهد محافظة تعز، معارك لليوم الخامس على التوالي، حيث تسعى القوات الحكومية لاستنزاف الحوثيين بهدف تخفيف الضغط عن محافظة مأرب. وسقط 7 جرحى في مدينة تعز جراء قصف مدفعي حوثي استهدف محيط منطقة 7 يوليو في حي الروضة، شرقي المدينة.

من جهة ثانية، أعلن اليمن، أمس الأحد، استقبال نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري، الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني في الدوحة أمس. وزير الخارجية اليمني أحمد عوض بن مبارك، الذي سلمه رسالة من الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي إلى أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني. وذكرت وزارة الخارجية اليمنية، في بيان، أن بن مبارك «نقل خلال اللقاء تحيات هادي إلى الشعب القطري قيادة وحكومة، مثمناً جهود دولة قطر في الدعم الإنساني والتنموي لليمن ودعمها للشرعية اليمنية». وأضافت «تم خلال اللقاء الاتفاق على استئناف العلاقات الثنائية بين البلدين، وبحث سبل تعزيزها وتنميتها وتنسيق مواقف البلدين إزاء التطورات السياسية على الساحتين الإقليمية والدولية، وأهمية توحيد الآراء والمواقف الدبلوماسية إزاء الساحة اليمنية والعمل على تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة».

ووفق وكالة الأنباء القطرية «قنا»، فقد شدد وزير الخارجية القطري، خلال الاجتماع، على موقف بلاده «الثابت بشأن أهمية المحافظة على وحدة اليمن وتحقيق أمنه واستقراره». ونوه إلى ضرورة إنهاء حالة الحرب، وتبني الحوار والحل السياسي، وتحقيق المصالحة الوطنية، والعودة إلى مخرجات الحوار الوطني الشامل التي توافقت عليها القوى السياسية وكافة أطياف الشعب اليمني كأساس لإنهاء هذه الأزمة. كما دعا إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، لا سيما الرقم 2216.

شنت طائرات التحالف سلسلة غارات على صنعاء أمس (محمد حمود/Getty)

للحديث تتمة...

تونس حرة... ولكن

وليد التليلي

تتواتر التقارير السنوية للمنظمات الدولية بشأن أوضاع الحريات في العالم لتؤكد تقريباً نفس النتائج من عام إلى آخر، وتؤكد في الأثناء وضع الحرية في تونس وتصنف هذا البلد بأنه حر، ما يعني أنه لا يزال صامداً بعد عشر سنوات من قيام الثورة. يذكر التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة «فريدوم هاوس» الأميركية منذ يومين، أن العالم يشهد، للعام الخامس عشر على التوالي، نوعاً من التراجع الديمقراطي على المستوى العالمي، أو كما وصفه التقرير بـ«الركود الديمقراطي الطويل».

ويقوم تقرير «فريدوم هاوس» على 25 مؤشراً لتقييم حالة الديمقراطية في دولة معينة، إذ تُمكّن النتيجة التراكمية بعد ذلك من تصنيف بلد معين على أنه «حر» أو «حر جزئياً» أو «غير حر».

وكانت تونس هذا العام هي الدولة العربية الوحيدة التي أدرجت في تصنيف «دولة حرة» في التقرير الذي أفاد بأنه، منذ إطاحة النظام السابق عام 2011، بدأت تونس عملية انتقال ديمقراطي، حيث يتمتع المواطنون بحقوق سياسية وحريات مدنية غير مسبوقة. ولكن تقرير المنظمة ينبّه إلى أن «تأثير الفساد المستشري في تونس والتحديات الاقتصادية والتهديدات الأمنية واستمرار القضايا العالقة المرتبطة بالمساواة بين الجنسين والعدالة الانتقالية، لا تزال تشكل عقبات أمام توطيد الديمقراطية بشكل كامل».

هذا الأمر يوجّه رسالة للتونسيين ولنخبهم على مختلف مشاربهم وانتماءاتهم بأن يحافظوا على هذه النعمة ولا يضيعوها كما فعل كثيرون من قبلهم.

يخرج التونسيون إلى الشوارع أحراراً يرددون «لا خوف... لا رعب... الشارع ملك الشعب»، ينتقدون النظام ورؤوسه وكل الأحزاب بدون خوف من الملاحقة. إسلاميون ويساريون وحتى أنصار النظام السابق، منظمات ومواطنون وهيئات، تواترا خلال الأيام الأخيرة على الشوارع التونسية، يحتجون ويعودون إلى بيوتهم، نعمة يُحسدون عليها، ولكنها مهددة بالزوال إذا تواصل الوضع على ما هو عليه. تحتاج هذه البذرة إلى العمل لتنمو وتكبر وتعيش، لأن الفقر والعوز يدمران الحرية، وتحتاج إلى قوانين ومؤسسات تحميها، لأن خلافات الساسة لا تنتهي وعنادهم قد يضيّع أوطاناً، وتحتاج أيضاً إلى شعب يعي ماذا يضع في الصندوق يوم الانتخاب، لأنه يتحمل المسؤولية الأولى بالحرية التي اكتسبها ويُحمل عليه كيف وصل بالبعض إلى التحكم في قراره ثم بعد ذلك يندم، وقد لا ينفع الندم أحياناً.

استعراض قوة لقاذفتين اميركيتين

روحاني يدعو لتجنب التهديد

لم تحد ايران واميركا عن توجيه الرسائل لبعضهما البعض، إذ طالبت الاولى برفع العقوبات عنها، بينما سيرت الثانية رحلة جديدة لقاذفتين استراتيجيتين فوق المنطقة

شن الرئيس الإيراني حسن روحاني، أمس الأحد، هجوماً على الدول الأوروبية، وطالبها بـ«تجنب لغة التهديد أو ممارسة الضغوط» مع طهران، مكرراً أن بلاده «لا تزال عاقدة العزم على التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، وأن تفعيل الاتفاق النووي مرهون برفع العقوبات الأميركية. في هذا الوقت، أعلنت القيادة المركزية الأميركية، في بيان أمس الأحد، تحليق قاذفتين استراتيجيتين من طراز «بي 2» في أجواء الشرق الأوسط، من أجل «ردع العدوان وطمأنة الشركاء والحلفاء لالتزام الجيش الأميركي بالأمن في المنطقة». وأضافت «رافقت العديد من (طائرات) الدول الشريكة والطائرات الأميركية القاذفتين في نقاط مختلفة خلال الرحلة، بما في ذلك إسرائيل والسعودية وقطر». وأوضحت أنها المهمة الرابعة للقاذفات الأميركية في الشرق الأوسط منذ مطلع العام الحالي.

وقال روحاني، خلال استقباله وزير الخارجية الأيرلندي سايمون كوفيني، في طهران، إن «الطريقة الأفضل لحل المشاكل مع الشركاء الأوروبيين على مختلف المستويات الثنائية، الإقليمية والدولية، هي إجراء محادثات على أساس الاحترام المتبادل، بعيداً عن لغة التهديد وممارسة الضغوط».

وانتقد، بحسب بيان للرئاسة الإيرانية، «عدم مبادرة أوروبا بتنفيذ تعهداتها» حيال الاتفاق، معتبراً أن إيران «التزمت بتعهداتها حيال الاتفاق وحافظت عليه، وهي الطرف الوحيد الذي دفع ثمن ذلك». وشدد على أن «الوضع لا يمكن أن يستمر على الشكل الحالي، بل يجب تنفيذ القرار 2231، من قبل كافة الأطراف المعنية بالاتفاق لإحياء الاتفاق والحفاظ عليه». وأضاف أن «تفعيل خطة العمل المشترك الشاملة (الاتفاق النووي) باعتبارها اتفاقية دولية متعددة الأطراف مرهون برفع العقوبات من قبل أميركا، وقيام كافة الأطراف المعنية بالاتفاق النووي بتنفيذ التزاماتها بشكل كامل».

وكانت الدول الأوروبية الثلاث المنضوية ضمن الاتفاق النووي، وهي ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، عدلت الخميس الماضي، عن طرح مشروع قرار أمام مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ينتقد إيران على خلفية قرارها في فبراير/شباط الماضي، تقليص بعض جوانب عمل مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية رداً على عدم رفع واشنطن للعقوبات. وأكد روحاني لكوفيني أن إيران «ما زالت عاقدة العزم على التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

من جهة ثانية، هدد وزير الدفاع الإيراني، أمير حاتمي، أمس الأحد، بتدمير تل أبيب وحيفا إذا تعرضت بلاده لقصف إسرائيلي. وقال حاتمي، رداً على إعلان وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس أخيراً بأن قوات الاحتلال تقوم بتحديث خططها لضرب المواقع النووية الإيرانية: «لا أحد في المنطقة يريد الكيان الصهيوني، لذلك كان عليهم بناء جدار حولهم، كما أنهم أحياناً يهددون إيران بسبب الياس». وأضاف «إذا ارتكبوا خطأ فادحاً، فسوف نسوي تل أبيب وحيفا بالأرض»، وتابع «بفضل انتصار الثورة الإسلامية، أصبحت الجمهورية الإسلامية الإيرانية قوية في مختلف الأبعاد، منها القوة الإقليمية وقوة محور المقاومة».

من جهة أخرى، نقل موقع «امتداد» الإيراني، أمس الأحد، عن المحامي حجة كرماني قوله إن طهران أفرجت عن موظفة الإغاثة البريطانية من أصل إيراني نازانين زاغاري راتكليف، بعد الحكم بسجنها خمسة أعوام بتهمة التخطيط للإطاحة بالمؤسسة الدينية. وقال كرماني: «أصدر الزعيم الأعلى الإيراني (علي خامنئي) عفواً عنها العام الماضي، لكنها أمضت العام الأخير من عقوبتها رهن الحبس المنزلي مع تقييد قدميها بأصفاد إلكترونية، الآن نزعت القيود». وأضاف «أطلق سراحها».

ولم يعلق مسؤولون في القضاء الإيراني بعد على الإفراج. ونقل الموقع عن كرماني قوله «تحددت جلسة لقضية زاغاري الثانية في الدائرة 15 بالمحكمة الثورية في طهران» في 13 مارس/آذار الحالي. ولم يوضح المحامي ما هي القضية الثانية. وحض وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب إيران على إطلاق سراح راتكليف، والسماح لها بالعودة إلى لندن. وكان القبض على راتكليف، وهي مديرة مشاريع بمؤسسة «تومسون رويترز» الخيرية، في مطار طهران في إبريل/ نيسان 2016 بينما كانت في طريق العودة إلى بريطانيا مع ابنتها بعد زيارة أسرية. وصدر عليها حكم بالسجن خمس سنوات بعد إدانتها بالتآمر للإطاحة بالمؤسسة الدينية.

تم تحديد جلسة لقضية زاغاري الثانية في 13 مارس

(العربي الجديد، فرانس برس، الأناضول)

شرق غرب

أوستن عن استهداف قواته في العراق: قد نوجه ضربة

قال وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن (الصورة)، أمس الأحد، إنّ الولايات المتحدة «ستفعل ما تراه ضرورياً للدفاع عن مصالحها» بعد هجوم صاروخي الأربعاء الماضي، على قاعدة عين الأسد الجوية العراقية التي تستضيف قوات أميركية وعراقية إلى جانب قوات تابعة للتحالف الدولي. وأضاف أوستن، لشبكة «إيه. بي سي» الإخبارية الأميركية، أنّ الولايات المتحدة حثت العراق على التحقيق سريعاً في الحادث وتحديد المسؤول عنه. وتابع «سنوجه ضربة، لو اعتقدنا أننا في حاجة لذلك، في الوقت والمكان اللذين نختارهما. نطالب بحقنا في حماية قواتنا».

(رويترز)

خسائر للجيش باعتداء شمالي بغداد

قتل ضابط وجرح عدد من عناصر الجيش العراقي، جراء اعتداء لتنظيم «داعش»، أمس الأحد، استهدف وحدات تابعة للجيش في بلدة الطارمية شمالي العاصمة بغداد. وقال مصدر أمني عراقي، لـ«العربي الجديد»، إن «عدداً من عناصر داعش شنوا هجوماً ظهر أمس على قوة عسكرية مرابطة في الطارمية، ما أسفر عن مقتل ضابط برتبة نقيب وجرح أربعة عناصر آخرين، فيما أطلقت القوات الأمنية عملية لملاحقة عناصر التنظيم».

(العربي الجديد)

فلسطين: ارتفاع حاد لجرائم المستوطنين

قالت وزارة الخارجية الفلسطينية، أمس الأحد، إنّ جرائم المستوطنين واعتداءاتهم على المواطنين في البلدات والقرى الفلسطينية شهدت ارتفاعاً حاداً أخيراً. وأضافت الوزارة، في بيان، أنّ تلك الاعتداءات «تتم في وضح النهار وتعكس السهولة في تنقل وتحرك عناصر المستوطنين الإرهابيين، والحرية الممنوحة لهم؛ بدءاً من مراحل التخطيط لاعتداءاتهم ورصدهم للضحايا، وصولاً إلى تنفيذ جرائمهم بأريحية كاملة».

(قنا)

مقتل 3 صيادين بانفجار في غزة

قُتل ثلاثة صيادين فلسطينيين، أمس الأحد، في انفجار غامض في مركبهم خلال عملهم في البحر قبالة شاطئ مدينة خان يونس جنوبي قطاع غزة. وقال مسؤولون في قطاع الصيد البحري إن القتلى هم الشقيقان محمد اللحام، وزكريا اللحام، وابن عمهما يحيى اللحام. ولم تعلن الجهات الفلسطينية حتى عصر أمس تفاصيل الحادثة، في حين قالت حركة «حماس» إنها فتحت تحقيقاً فيها، بينما نفى جيش الاحتلال الإسرائيلي تنفيذه أي عملية في المنطقة.

(العربي الجديد)

قتيل بقصف للنظام السوري في حلب

قتل مدني، صباح أمس الأحد، جراء قصف قوات النظام السوري بقذائف الهاون أطراف مدينة الباب شرقي حلب. وقالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» إن قوات النظام المتمركزة في قرية رادار شعالة، في ريف حلب الشرقي، قصفت بأكثر من 10 قذائف مزارع قريتي الدانا وبراتة غربي مدينة الباب شرق حلب، ما أدى إلى مقتل مدني يعمل في رعي الأغنام.

(العربي الجديد)

زيارة البابا فرنسيس للعراق: ارتياح رسمي وترقب للنتائج

ينتظر العراقيون، وخصوصاً المسيحيين منهم، ما ستتمخض عنه زيارة البابا فرنسيس إلى العراق، وسط آمال بأن تساهم في تحريك ملفات تساعد النازحين بالعودة إلى مناطقهم المدمرة في سهل نينوى والموصل

عثمان المختار

ينهي البابا فرنسيس اليوم الإثنين زيارته للعراق التي بدأت الجمعة الماضي، وشملت خمس مدن لها دلالات تاريخية ودينية واضحة، ووصفها في وقت سابق قبيل وصوله إلى العراق بأنها «رحلة حج»، وسط حديث لمسؤولين عراقيين في بغداد عن نتائج مهمة لهذه الزيارة، تتعلق بوقف كثير من الممارسات التي تسببت باستمرار هجرة المسيحيين، سواء في بغداد أو نينوى أو باقي مدن العراق.

ولم تفصح الحكومة العراقية ولا رئاسة الجمهورية عن نتائج أي من الاجتماعين اللذين عقدهما رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، ورئيس الجمهورية برهم صالح، مع البابا فرنسيس، لدى وصوله إلى بغداد الجمعة الماضي، باستثناء بيانات ترحيبية واحتفاء بالزيارة الأولى من نوعها لشخصية بمستوى البابا إلى العراق. والغيت زيارة كانت مقررة في العام 1999، من قبل البابا الراحل يوحنا بولس الثاني، آنذاك، لأسباب تتعلق بالأوضاع العراقية والأزمة مع الغرب.

ولاقت زيارة فرنسيس ترحيباً شعبياً واضحاً في العراق، خاصة في المدن التي زارها، وهي بغداد والنجف وذي قار وأربيل والموصل وسهل نينوى ضمن محافظة نينوى المنكوبة شمالي العراق. وأسهمت أيضاً في لفت الانتباه إلى الثراء والتنوع في المجتمع العراقي، إضافة إلى تسليط الضوء على ما يعانيه المسيحيون في هذه البلاد، كغيرهم من المكونات العراقية، منذ الغزو الأميركي في العام 2003، وما تلاه من عمليات إرهابية، واعتداءات ممنهجة مارستها جماعات تكفيرية ومليشيات مسلحة، خاصة عقب انتهاء مرحلة احتلال تنظيم «داعش» لمدن نينوى، والتي تسببت بموجات نزوح ضخمة وغير مسبوقة في تاريخ العراق.

وأمس الأحد، زار البابا مدينة الموصل، ونزل في أحد أقدم الكنائس التاريخية التي تعرضت للتدمير خلال اجتياح تنظيم «داعش» للمدينة، وهي كنيسة «حوش البيعة»، والتقى هناك بحشود من العراقيين من مختلف الطوائف، قبل أن ينتحل في المكان ويطلع على حجم الدمار في المنطقة. وانتقل بعد ذلك إلى بلدة قرقوش التاريخية في قضاء الحمدانية ضمن سهل نينوى ذي الغالبية المسيحية حيث تقع كنيسة «الطاهرة»، حيث أقيمت الصلاة على أرواح ضحايا الإرهاب. ودعا فرنسيس، في كلمة، مسيحيي الموصل للعودة إلى المدينة، معتبراً أن «التناقص المأساوي في أعداد تلاميذ المسيح، هنا وفي جميع أنحاء الشرق الأوسط، إنما هو ضرر جسيم لا يمكن تقديره». وقال: «نرفع صلاتنا ترحماً على ضحايا الإرهاب»، معتبراً أن ملامح الحرب واضحة على الموصل. وأقام، أمس الأحد، قداساً في الهواء الطلق في أربيل.

وجواباً على أبرز ما بحثه بابا الفاتيكان مع المسؤولين في بغداد، قال مسؤول عراقي، لـ«العربي الجديد»، إن «رئيس الوزراء بادر لعرض خطط واسعة لحكومته خلال الاجتماع مع البابا فرنسيس، تتعلق بوقف مسلسل الاستيلاء على أملاك العراقيين المسيحيين في بغداد ونينوى ومدن أخرى، وبأثر رجعي، خاصة للذين تركوا العراق بعد 2003 وتم الاستيلاء على منازلهم، وكذلك تعزيز الاستقرار في مناطق سهل نينوى والموصل، من خلال إبعاد تأثير الفصائل المسلحة، وتسليم أمن المناطق إلى القوات النظامية، بما يضمن طمأنة النازحين منهم على العودة إلى منازلهم، مع تسريع برنامج تعويض المدمرة منازلهم ومصالحهم التجارية، وإطلاق برنامج إعادة إعمار الكنائس والأديرة المدمرة». وأضاف أن «البابا فرنسيس أبدى ارتياحه للخطوات التي عرضتها الحكومة. كما أعرب مسؤولون في الفاتيكان برافقون البابا عن استعداد الفاتيكان لدعم هذه الخطوات».

في المقابل، أكد مسؤول محافظة نينوى شمالي العراق، لـ«العربي الجديد»، أن زيارة البابا ستسهم في تحريك ملفات إنسانية مهمة بالمحافظة التي تحوي أكبر عدد من مسيحيي العراق. وأضاف المسؤول أن «نتائج الزيارة ستنعكس على إصلاحات حكومية في المجال الإنساني والخدمي بهذه المدن، بما يضمن تثبيت الاستقرار وفتح باب العودة الطوعية للنازحين إليها، بما فيها تقديم تعويضات مالية للسكان هناك». وتراجع عدد السكان العراقيين المسيحيين إلى أقل من 500 ألف مواطن، بعد أن كان يقارب المليونين نهاية تسعينيات القرن الماضي، في آخر إحصاء سكاني قبل الغزو الأميركي للبلاد. وهاجر معظمهم إلى دول غربية مختلفة، حيث استقر الكثير منهم في الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والسويد ضمن برامج لجوء وفرته تلك الدول للأقليات الدينية في العراق.

رئيس كتلة الرافدين في البرلمان العراقي يونادم كنا قال، لـ«العربي الجديد»، إن «زيارة بابا الفاتيكان إلى العراق حملت رسائل عدة، أبرزها تبديد الأوهام التي زرعها داعش في مناطق عراقية عدة وأساء للإسلام فيها، وأيضا لتبديد الإسلاموفوبيا وتعزيز التضامن الاجتماعي داخل العراق، وتوجيه رسائل للمجتمع الدولي بالاستمرار في دعم العراق». وأضاف أن «الرسالة الأهم كانت للحكومة العراقية: حققوا العدل واستعموا للناس ووقف التمييز والإقصاء وللمسيحيين العراقيين بالثبات والبقاء بالأرض وعدم الهجرة». وأضاف أن «الناس تريد أفعالاً تترجمها الحكومة عن هذه الزيارة، وليس مجرد وعود وبيانات».

يونادم كنا قال، لـ«العربي الجديد»، إن «زيارة بابا الفاتيكان إلى العراق حملت رسائل عدة، أبرزها تبديد الأوهام التي زرعها داعش في مناطق عراقية عدة وأساء للإسلام فيها، وأيضا لتبديد الإسلاموفوبيا وتعزيز التضامن الاجتماعي داخل العراق، وتوجيه رسائل للمجتمع الدولي بالاستمرار في دعم العراق». وأضاف أن «الرسالة الأهم كانت للحكومة العراقية: حققوا العدل واستعموا للناس ووقف التمييز والإقصاء وللمسيحيين العراقيين بالثبات والبقاء بالأرض وعدم الهجرة». وأضاف أن «الناس تريد أفعالاً تترجمها الحكومة عن هذه الزيارة، وليس مجرد وعود وبيانات».

لكن النائب السابق ورئيس كتلة «الوركاء» جوزيف صليوا اعتبر أن «الزيارة تم استثمارها من قبل الحكومة في بغداد، وكذلك أربيل، لتسويق نفسيهما وتصويرهما كحمائم سلام، وبالحقيقة هم متورطون وسبب في معاناة المسيحيين في التهجير والاقصاء، بل وحتى الاستهداف على الهوية». وأضاف صليوا، لـ«العربي الجديد»، أنه «كان يجب أن يسبق الزيارة فتح ملفات مهمة، والتوصل إلى تفاهمات بشأنها، مثل التمييز بالدستور والقوانين العنصرية، وفرض الشريعة الإسلامية على غير المسلمين في التعاملات والعيش والبيوع، والاستيلاء على أملاك المسيحيين، واختزال العراق بمكون واحد ضمن سياسة واضحة. وبعد فتح هذه الملفات وأخذ ضمانات كان يمكن أن تجري زيارة البابا إلى العراق». وتابع: «أنا أشك في أنه سيكون للزيارة نتائج سريعة، ولا حتى على المدى القريب. المسيحيون في العراق يواجهون اليوم أخطر مرحلة تاريخية، وفي حال لم تتوقف الممارسات الإقصائية والعنصرية، فقد لا يبقى خلال 10 سنوات أحد»، وفقاً لقوله.

من جهته، اعتبر الخبير بالشأن العراقي أحمد النعيمي أن الزيارة حملت طابعاً إنسانياً أكثر من كونها زيارة دينية تختص بمكون واحد، وهو ما بدا واضحاً في كلمات البابا وخطبه في بغداد واور وأربيل والموصل. وقال النعيمي لـ«العربي الجديد»، إن «ذلك كان ذكياً جداً ولافتاً على المستوى الشعبي العراقي، لكن على المستوى الحكومي يبقى الموضوع منوطاً بما ستقدمه الحكومة في الملف الإنساني، خاصة أن هناك تأخراً واضحاً في إعادة إعمار المدن المدمرة بسهل نينوى والموصل، وأيضاً إعادة النازحين».

ورجح أن «يكون هناك دعم أو مبادرات دولية عقب زيارة البابا لإعادة إعمار تلك المناطق، وهو ما قد يشكل ضغطاً من نوع آخر لإنهاء نفوذ الميليشيات المسلحة الحليفة لإيران داخل تلك المناطق».

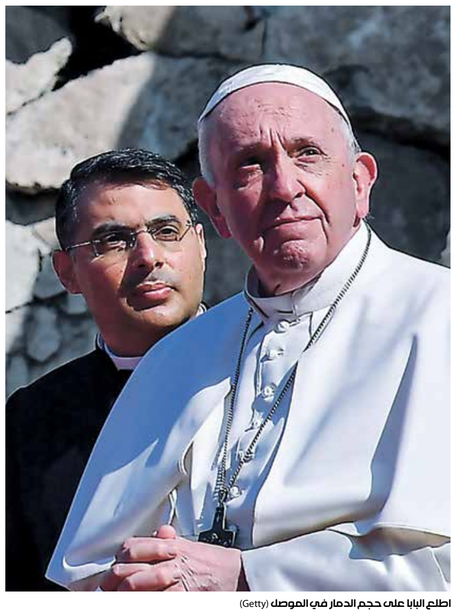
اطلع البابا على حجم الدمار في الموصل (Getty)

ترحيب إعلامي إيراني

رحبت غالبية الصحف الإيرانية، أمس الأحد، باللقاء الذي جمع في النجف السبت الماضي البابا فرنسيس والمرجع الديني علي السيستاني (الصورة)، معتبرة انه يشكل فرصة للسلام في العراق. ورات مطبوعات اصلاحية ان الزيارة تحمل رسالة سلام، فيما ذكّرت بعض الصحف المحافظة بان عودة الامن بشكل كبير الى مختلف انحاء العراق ترجع الى ما قامت به فصائل عراقية تابعة لطهران، مذكرة بفتوى السيستاني لحمل السلاح ضد «داعش».

قضية

تواصل إثيوبيا استعداداتها لإنتاج الكهرباء من سد النهضة، إذ قامت بتركيب أول أنبوبين ضخمين من الأنابيب المخصصة لنقل المياه من بحيرة التخزين الرئيسية إلى المحطة الكهرومائية لإنتاج الطاقة، فيما استطاعت القاهرة تغييب الأصوات المطالبة باستقلال الموقف السوداني

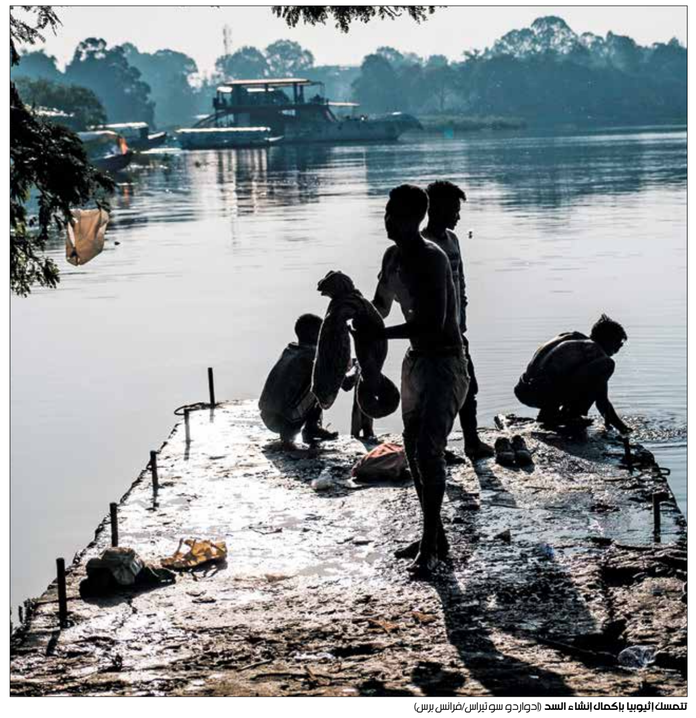
تلمسك إثيوبيا بإكمال إنشاء السد (إدواردو سوتيراس/فرانس برس)

سد النهضة

إثيوبيا تستعد لإنتاج الكهرباء... واستئناف المفاوضات وارد

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بالتزامن مع زيارة الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي إلى السودان، أول من أمس السبت، بحثاً عن تطابق نهائي في وجهات النظر إزاء قضية سد النهضة تُثبت الموقف الموحد الحالي بين دولتي مصب النيل من المفاوضات المتعثرة، استمرت إثيوبيا في الحشد الدعائي المحلي، وفي الأوساط الإثيوبية والأفريقية في الولايات المتحدة وأوروبا، للتأكيد على المضي قدماً في إنهاء الأعمال الإنشائية للسد خلال الصيف المقبل، تمهيداً للملء الثاني نهاية يوليو/تموز، وبدء تجريب النظام الكهرومائي لإنتاج الطاقة.

وتحت شعار الاحتفال بذكرى مرور 125 سنة على المعركة التي انتصر فيها جيش الإمبراطور الإثيوبي مينيليك الثاني على الجيش الإيطالي، دشنت المؤسسات الرسمية الإثيوبية، بما في ذلك وزارتا الخارجية والري والسفارات، حملة باللغة الأمهرية «لاستلهام روح النصر التاريخي المظفر، لإكمال مهمة إنشاء سد النهضة العظيم»، في إشارة إلى استعداد أديس أبابا للتضحية في سبيل بقاء السد، بمواجهة التهديدات المصرية، التي لا يتحدث عنها إلا الإثيوبيون فقط.

في موازاة ذلك، قال مصدر إثيوبي، لـ«العربي الجديد»، إنه تم، قبل أيام، إتمام تركيب أول أنبوبين ضخمين من الأنابيب المخصصة لنقل المياه من بحيرة التخزين الرئيسية إلى المحطة الكهرومائية لإنتاج الطاقة، وذلك بالتعاون مع شركتين، إيطالية وفرنسية، متخصصتين في هذا النشاط. وأضاف المصدر أنه من المقرر تركيب أربعة أنابيب أخرى بين الصيف والخريف، على أساس بدء التشغيل التجريبي لإنتاج الكهرباء عقب الملء الثاني مباشرة، موضحاً أن العمل في السد سيتم بالتوازي مع خلاف سياسي وقانوني حول المفاوضات والاتفاق المنشود. أما في الخرطوم، فكانت اللقاءات التي عقدها السيسي، أمس الأول، مع رئيس مجلس السيادة الانتقالي عبدالفتاح البرهان ونائبه محمد حمدان دقلو (حميدتي) ورئيس الوزراء عبدالله حمدوك، تعرف إلى توجيه رسائل لإثيوبيا في المقام الأول، وللجهات الأربع الدولية المنخرطة في مراقبة مفاوضات سد النهضة، مفادها أن صياغاتها كانت معبية إلى حد كبير، أمر غير مقبول بالمرة. كما أن تشكيل الرباعية الدولية بالصورة المقترحة يضمن استفادة إثيوبيا من جهود خبراء الاتحاد الأفريقي، الذين سيكونون مع خبراء باقي الأطراف حاضرين للوساطة في صياغة البنود الفنية والقانونية محل الخلاف.

وأضافت المصادر أنه وعلى الرغم من اختفاء هؤلاء في الفترة الأخيرة، وغلبة العناصر العسكرية والدبلوماسية السودانية الأقرب إلى الرؤية المصرية، وتغيير الموقف السوداني الرسمي من المطالبة باستئناف المفاوضات، بإعطاء دور أكبر لخبراء الاتحاد الأفريقي، إلى استئنافها بتشكيل فريق وساطة من الرباعية الدولية (الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والأمم المتحدة)، إلا أن الصوت الرسمي السوداني ضد التصرفات الإثيوبية في سد النهضة لا يزال «أكثر خفوتاً من المأمول»، حتى مع استمرار النزاع الحدودي بين البلدين. لكن على الأقل -والحديث للمصادر- فإن الأفكار التي تصب في مصلحة إثيوبيا لم تعد متداولة إعلامياً ولا في اتصالات التفاوض.

وأوضحت المصادر أن الاتصالات الأخيرة بين إثيوبيا والكونغو الديمقراطية، رئيسة الاتحاد الأفريقي، بعد لقاء وزيري الخارجية المصري سامح شكري والسودانية مريم الصادق المهدي، في القاهرة أخيراً، تشير إلى إمكانية استئناف المفاوضات خلال الشهر الحالي، رغم اعتراض إثيوبيا، غير المعلن والمبدئي، على إدارة كينشاسا للتفاوض بحجة قربها من المطالب المصرية. وكذلك اعتراضها على توسيع سلطات وصلاحيات الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. كما أن هناك مشكلة أخرى تتعلق بأجندة النقاش المقترح، والأولويات المرجعية لصياغة بنود مسودة الاتفاق.

وتصر القاهرة والخرطوم حالياً على أن استمرار التفاوض في ظل اتفاق المبادئ والتفسيرات الضيقة التي تصر عليها إثيوبيا لمواده، والتي أثبت الواقع العملي أن صياغاتها كانت معيبة إلى حد كبير، أمر غير مقبول بالمرة. كما أن تشكيل الرباعية الدولية بالصورة المقترحة يضمن استفادة إثيوبيا من جهود خبراء الاتحاد الأفريقي، الذين سيكونون مع خبراء باقي الأطراف حاضرين للوساطة في صياغة البنود الفنية والقانونية محل الخلاف.

وسبق أن كشفت مصادر مصرية منذ شهر، لـ«العربي الجديد»، عن طرح خيار الانسحاب الثنائي، أو المنفرد لدولة واحدة، من اتفاق المبادئ الموقع في مارس/آذار 2015 بشأن سد النهضة، خلال المفاوضات الاستخباراتية والدبلوماسية بين مصر والسودان، بإشراف مباشر من رئيس المخابرات العامة المصرية عباس كامل ومكتب البرهان. وبدأت بعض وسائل الإعلام المصرية، أخيراً، الحديث عن هذا الأمر، كوسيلة ضغط محتملة على أديس أبابا. وكان الانسحاب من اتفاق المبادئ من المطالبات القديمة للخبراء الفنيين المصريين، وبعض الخبراء السودانيين، نتيجة اعتراضهم على الطريقة التي صيغت بها النصوص في حينه. لكن القيادة السياسية، وبصفة خاصة السيسي، كان يصرّ على عدم طرح هذا الخيار باعتباره مضراً بمصلحة مصر، في المفاوضات التي تشارك فيها أطراف خارجية، كوسطاء أو مسهلين أو حتى كمراقبين. وبحسب المصادر نفسها، فإن من المطروح أن يكون الانسحاب من الاتفاق في صورة إعلان ثنائي من القاهرة والخرطوم. ومن المطروح أيضاً أن تسبق دولة الأخرى إلى ذلك، كنوع من التنسيق التكتيكي بينهما.

يجري حمدوك زيارة للقاهرة خلال أيام لاستكمال المفاوضات

تظاهرة في واشنطن

ينظم إثيوبيون «تظاهرة ضخمة» في العاصمة الأميركية واشنطن بعد غد الأربعاء، وفق ما ذكر منظمون على وسائل التواصل الاجتماعي، وتهدف التظاهرة إلى التعبير عن دعم الحرب في إقليم تيغراي، ومطالبة مصر والسودان باحترام حق إثيوبيا في الاستفادة من مياهها من خلال سد النهضة.

خاص

تحرك مصري في الساحل الأفريقي لتطويق مصالح تركيا

تحاول مصر تعزيز حضورها في منطقة الساحل الأفريقي، بدعم من فرنسا، لمواجهة محاولات أنقرة لكسب نفوذ سياسي هناك

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية رفيعة المستوى عن تحركات خاصة تقوم بها القاهرة، أخيراً، بدول الساحل الأفريقي، بهدف البحث عن موطئ قدم في تلك المنطقة، التي ظلت لفترة طويلة بعيدة عن اهتمام السياسة الخارجية المصرية. وقالت المصادر، لـ«العربي الجديد»، إن الشهر الماضي شهد زيارتين غير معلنتين قام بهما رئيس جهاز المخابرات العامة اللواء عباس كامل، برافقه وفد أمني، إلى كل من تشاد والنيجر، حيث التقى هناك بمسؤولين رفيعي المستوى، وأضافت المصادر أن السبب الرئيسي وراء التوجه المصري نحو دول الساحل الأفريقي هو التقارير الاستخبارية الخاصة، بتلك المنطقة، والتي تؤكد توغل تركيا في تلك المنطقة، وسعيها إلى إقامة علاقات قوية مع دول الساحل الأفريقي، وكسب نفوذ سياسي هناك، في ظل ما وصفته التقارير المصرية، بأنه «سياسة توسعية تركية في أفريقيا بشكل عام».

وبحسب المصادر فإن عباس كامل، الذي التقى مسؤولين أمنيين في كل من النيجر وتشاد مؤخراً، أكد على استعداد مصر للتعاون مع تلك الدول لرفع مستوى أجهزتها الأمنية والعسكرية، ودعمها بشكل كبير في مجال مكافحة الإرهاب، في ظل دلائل تؤكد مساعي عناصر تنظيم «داعش» للانتقال إلى تلك المنطقة، وإقامة مناطق تمركز جديدة لها، في ظل الخسائر والهزائم المتلاحقة التي تعرض لها التنظيم في سورية والعراق، ومناطق نفوذه القديمة. وأوضحت المصادر أن رئيس المخابرات المصري توافق مع المسؤولين في البلدين على تبادل الزيارات الرئاسية، خلال الفترة المقبلة. وأوضحت أن الأيام المقبلة ستشهد زيارات لرؤساء من دول الساحل الأفريقي إلى القاهرة، في إطار المحاولات الرامية لعودة مصر إلى الحاضنة الأفريقية بشكل قوي مجدداً، وعدم ترك الساحة لأي من القوى الإقليمية، وعلى رأسها تركيا. وأشارت المصادر إلى أن بوادر التحسن بين القاهرة وأنقرة على صعيد بعض ملفات المنطقة، لا تعني، ترك مصر الساحة الأفريقية متاحة وخالية أمام التوغل التركي، خاصة أنها من الأساس كانت مناطق نفوذ مصري خالص، في وقت تتقاطع فيه التطلعات المصرية والتركية بشأن التواجد كقوى إقليمية فاعلة، وكذا سعي تركيا لإقامة قاعدة عسكرية في منطقة غرب أفريقيا، وبالتحديد في دولة النيجر على الحدود المتاخمة مع ليبيا.

وكشفت المصادر أن كامل عرض، خلال الزيارتين الأخيرتين، تقديم مصر الدعم الفني للقوات المسلحة في البلدين، من خلال مجموعات من الدورات المتقدمة، والتدريبات العسكرية، والمنح، للعسكريين في تلك البلدان، بالأكاديميات العسكرية المصرية، في إطار دعم جهود تلك الدول بمجال مكافحة الإرهاب، وعمليات التهريب. وأوضحت المصادر أن المساعي المصرية الأخيرة في منطقة الساحل الأفريقي، هدفها تقديم نفسها كمنافس قوي لتركيا في مجال التدريب العسكري، والذي تتخذ منه أنقرة بوابة للعبور إلى تلك الدول. وقال مصدر مصري خاص، لـ«العربي الجديد»، مؤخراً، إن المسؤولين عن الملفات الأفريقية في دوائر صناعة القرار، رصدوا توسع دور مؤسسة «صادات» التركية في إجراء برامج تدريبية عسكرية للعديد من القوات والجيوش الأفريقية. كما تم رصد توقيع أنقرة للعديد من اتفاقيات التعاون الأمني مع حكومات تلك الدول، في محاولة منها أيضاً لفتح أسواق جديدة للصناعات العسكرية، في مناطق تعد هدفاً أساسياً للصناعات المصرية. وبحسب المصدر، يحظى التحرك المصري صوب دول الساحل، بدعم أوروبي، وبالتحديد من فرنسا والمانيا، في إطار الأجواء المشحونة بين العاصمتين الأوروبيتين، من جهة، وأنقرة من الجهة الأخرى، التي تسعى لتوسيع نفوذها في القارة الأفريقية لمزاحمتهما في تلك المنطقة.

ضاعفت تركيا تمثيلها الدبلوماسي غربي القارة الأفريقية

عرضت مصر التعاون مع تشاد لرفع مستوى اجهزتها العسكرية (Getty)

وخلال السنوات الخمس الماضية، شهدت منطقة الساحل وغرب أفريقيا زيارات مكثفة من جانب المسؤولين في تركيا، حيث زار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في يناير/كانون الثاني من العام الماضي، غامبيا والسنغال، فيما قام وزير خارجيته مولود جاووش أوغلو بجولة أفريقية في يوليو/تموز 2020، شملت توغو، وغينيا الاستوائية، والنيجر. كما ضاعفت تركيا تمثيلها الدبلوماسي في مناطق غرب القارة الأفريقية بشكل كبير خلال الفترة الماضية، ليصبح إجمالي عدد سفاراتها في أفريقيا بشكل عام 43، بعدما افتتحت مؤخراً سفارتين جديدتين لها في توغو وغينيا الاستوائية. يذكر أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي استقبل رئيس جمهورية غينيا بيساو، عمر سيسوكو إمبالو، في قصر الاتحادية، نهاية الأسبوع الماضي.

رصد

العلاقات الأردنية الإسرائيلية

عمّان تتماهى مع تيار التطبيع

تشهد العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية تطويراً في بعض جوانبها، تحديداً لجهة تفعيل اللقاءات العلنية، وسط معطيات تفيد بأن عمّان لا ترغب في البقاء خارج سياقات التغيير بالمنطقة

عمّان ـ **أنور الزيادات**

عاد الأردن الرسمي خلال الفترة الأخيرة لعقد لقاءات معلنة وسرية مع المسؤولين الإسرائيليين، على الرغم من أحاديث عن فتور وتوتر شاب العلاقات خلال الفترة الماضية، بيد أنها لم تنقطع. وأعلنت الخارجية الأردنية يوم الثلاثاء الماضي عن لقاء بين وزير الخارجية أيمن الصفدي ونظيره الإسرائيلي غابي أشكنازي في جسر الملك حسين، وهو الثاني بين الطرفين بحسب الأردن، والرابع وفق الإعلام الإسرائيلي، خلال الفترة الأخيرة. وقبل أيام، دعا عم العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، ولي العهد الأسبق الأمير الحسن بن طلال، إلى دفع «السلام مع إسرائيل» قدماً، وذلك في مقال نشره في صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية. كما أعلنت الصحيفة عن لقاء سري في عمّان جمع العاهل الأردني مع وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس، لم تؤكده السلطات الأردنية.

التحولات الطارئة

وتستشعر عمّان خطر التحوّلات الطارئة في المنطقة، بعد تغيّر الإدارة الأميركية، وسط مخاوف على دورها الإقليمي وفي فلسطين، الأمر الذي يدفعها إلى التماهي مع تيار التطبيع الغربي. كما يشير مراقبون إلى أن الأردن يحاول أن يظهر أكثر قرباً من جناح غانتس، الذي يقدّم نفسه بديلاً لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في الانتخابات التي ستجرى في 23 مارس/آذار الحالي، في ظلّ الفتور مع نتنياهو. وفي مقابل العلاقات الرسمية المتواصلة مع إسرائيل، فإن الموقف الشعبي الأردني يعارض التطبيع مع دولة الاحتلال، ويرفض بشكل كبير العلاقات معها، وكان هذا الرفض يتجسد في الفعاليات الاحتجاجية في الشارع الأردني قبل تفشي وباء كورونا، ثم على صفحات التواصل الاجتماعي، في ظلّ النقد الغاضب من اتفاقيات التطبيع العربية مع الاحتلال. إعلامياً، اتسمت علاقة الأردن بالحكومات اليمينية السابقة التي أشرف على رئاستها نتنياهو، بالفتور، وتخللها في بعض الفترات توتر كان أشده حين قُتل أردنيان في يوليو/تموز 2017 داخل السفارة الإسرائيلية في عمّان، إضافة إلى تعهد نتنياهو فرض السيادة الإسرائيلية على منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت، والتهرب المستمر من خيار الدولتين.

ويرى الباحث الاستراتيجي الأردني، عامر السبايلة، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه لم يكن هناك تصعيد حقيقي بين الطرفين سوى «البروباغندا» التي قادها وزير الخارجية أيمن الصفدي، معتبراً أن هذه الطريقة غريبة على أدبيات وزارة الخارجية الأردنية. ويوضح أن العلاقة بين البلدين متواصلة، والتنسيق الأمني لم ينقطع. ويضيف أن مسألة «التنسيق الأمني» (الفلسطيني والإسرائيلي) مع الأردن لا تتأثر بأي تطورات ومتغيرات، مستغرباً أن تصدر هذه التصريحات من حكومة موقعة الأردنية الإسرائيلية في عام 1994).

ويوضح السبايلة أن الأنظار تتجه لفكرة الإعلان عن اللقاءات بين الطرفين خصوصاً وزيري الخارجية، يرتبط بالتغيرات التي تحصل في واشنطن مع تسلّم الديمقراطيين برئاسة جو بايدن السلطة، خلفاً للجمهوريين بقيادة دونالد ترامب. ويلفت إلى أن الفكرة أيضاً مرتبطة بضرورة إعادة إنتاج المشهد الفلسطيني بطريقة جديدة عنوانها الانتخابات التشريعية والرئاسية، وتحريك العملية السياسية وفق أطر جديدة تطرحها واشنطن.

المزاج الشعبي لا يصنع التغيير

وحول المزاج الشعبي الرافض لاتفاقيات التطبيع العربية مع الاحتلال، والمتحفظ تجاه العلاقات والتعاون الرسمي مع إسرائيل، يلفت إلى أنه لا يصنع التغيير في واقع العلاقة. ويضيف «الأردن اليوم لا يستطيع أن يبقى خارج المنظومة التي تتشكل، وأن تتهاوى اتفاقية وادي عربة، في الوقت الذي تبنى فيه اتفاقيات جديدة تؤدي مصالح الأردن، وقدرته على لعب دور إقليمي، وبالتالي فالإعلان عن هذه الاجتماعات يأتي أيضاً من باب رغبة الأردن أن يكون له حضور أكبر في المنطقة». وبالنسبة للمطالب الأردنية المتعلقة بالوصاية على المقدسات وتقسيم القدس المحتلة، يربط السبايلة تحقيق هذه المكتسبات بالعلاقات مع الداخل الإسرائيلي، معتبراً أن الحفاظ على العلاقة مع إسرائيل هو ما يحافظ على تحقيق التطلعات السياسة الأردنية.

من جهته، يقول منسق الحملة الوطنية الأردنية لإسقاط اتفاقية الغاز مع إسرائيل هشام البستاني، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه خلال الفترة الماضية كان وزير الخارجية أيمن الصفدي يضلل الرأي العام، بإظهار أن علاقات الأردن مع إسرائيل متوترة جداً، عبر إصدار بيانات متتالية حول مشاريع الاستيطان والتوسع. ويعتبر أن ذلك لم يكن يطابق الواقع، فقرارات الحكومة، وأبرزها تطبيق اتفاقية الغاز، تكشف حقيقة التوجهات الحكومية. ويضيف «لا يمكن أن ندين قرارات الاحتلال المرتبطة بالاستيطان والتوسع ونستمر باتفاقية الغاز، التي تدر لدولة الاحتلال 10 مليارات دولار من أموال دافعي الضرائب الأردنيين للجهة التي يدينها»، مشيراً إلى أن «الحكومة تقوم وبشكل متكرر بإدانة التمدد الصهيوني والمشاريع الصهيونية وبرامج نتنياهو كلامياً ومن دون إجراءات عملية، بل وعلى النقيض من ذلك تقوم بإجراءات عملية تصبّ في دعم هذا التمدد بالأموال».

حسابات عمّان

وحول مبررات عودة الدفء إلى العلاقة الرسمية مع دولة الاحتلال، يشير إلى أن الأردن داخل إطار الإقليم لا يملك أدوات ضغط قوية وكبيرة تجاه ما يحدث في المنطقة، وهناك تأثير من بعض دول الخليج كالإمارات والسعودية على الأردن لا سيما بعد وصول جو بايدن إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة، والحديث عن عودة اهتمام واشنطن بملفات الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويضيف البستاني أنه من الواضح أن هناك إعادة تمحور داخلية إقليمية، بضغوط من بعض دول الخليج ومصر لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، والمطلوب من الأردن إعادة تموضعه بشكل أوضح مع هذا الاتجاه في إطار تغير في المشهد الإقليمي والدولي.

الإعلان عن اللقاءات بين الطرفين يرتبط بوصول بايدن للحكم

الأردن لا يملك أدوات ضغط قوية تجاه ما يحدث في المنطقة

شرق غرب

محاكمة قاتل جورج فلويد اليوم

يمثل الشرطي السابق ديريك شوفين، المتهم بقتل المواطن الأميركي جورج فلويد، قبل نحو تسعة أشهر، أمام القضاء اليوم الاثنين في مينيابوليس بولاية مينيسوتا، في محاكمة ستكون استثنائية، وينظر إليها على أنها تاريخية في ما يتعلق بطبيعة الاتهام بالقتل الموجه إلى شوفين بعد ضغطه بركبته لمدة تسع دقائق على عنق فلويد عند توقيفه. وستُنقل جلسات المحاكمة، التي يشارك فيها مدعون عامون من الأبرز في مجالهم، في بث مباشر.

(فرانس برس)

تعديل وزاري في الأردن

أجرى رئيس الوزراء الأردني، بشر الخصاونة، أمس الأحد، تعديله الأول على حكومته التي تشكلت في 12 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وشمل التعديل 10 حقائب وزارية، منها دمج وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي وتعيين مازن عبد الله هلال الفرأية وزيراً للداخلية. وادى الوزراء اليمين الدستورية أمام الملك عبد الله الثاني.

(العربي الجديد)

الصين: لا تنازل في شأن تايوان

حذر وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، أمس الأحد، إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، مطالباً إياها بالتراجع عن «الممارسة الخطيرة» للرئيس السابق دونالد ترامب المتمثلة بإظهار الدعم لتايوان. وقال وانغ، في مؤتمر صحافي، إنه «ليس لدى الحكومة الصينية مجال للتسوية أو التنازلات بشأن قضية تايوان». وأضاف: «نحث الإدارة الأميركية الجديدة على فهم كامل للحساسية العالية لقضية تايوان» و«تغيير الممارسات الخطيرة للإدارة السابقة تماماً».

(أسوشييتد برس)

قضية

لم تعلن ألمانيا تخليها عن مشروع «سيل الشمال 2» لنقل الغاز من روسيا، لكنها تواجه ضغوطاً من دول أوروبية ومن واشنطن للقيام بذلك، في مقابل «براغماتية» في برلين، للتعاطي مع موسكو عبر منطق التسويات

«سيل الشمال 2»

جسر ألماني يصعب هدمه مع روسيا

ناصر السهلي

تثير مواقف برلين مما يعتبره الأوروبيون انتهاكات روسية متكررة لحقوق الإنسان والقانون الدولي، وآخرها أزمة اعتقال المعارض الروسي الكسي نافالني، وتوتر العلاقة بين دول الشمال الأوروبي في منطقة البلطيق، جدالاً داخل أوروبا، وبينها وبين الولايات المتحدة. ويجد السياسيون في ألمانيا أنفسهم متهمين بالتراخي مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، فيما هم يبررون ذلك باسم «سياسة التسويات» و«مصالح وسيادة الاتحاد الأوروبي» في مواجهة ضغوط الحليف الأميركي. ويُسوّق هؤلاء السياسيون، وخصوصاً في معسكر يمين ويسار الوسط المتحالف برئاسة المستشارة أنجيلا ميركل، أسباباً كثيرة لانتهاج سياسة أكثر استقلالية و«حوارية» تجاه موسكو.

صحيح أن ميركل ولدت وكبرت في ألمانيا الشرقية سابقاً، وهي ذات معرفة واسعة في الشؤون الروسية، لكن يبدو أن لغة المصالح التي تستند إلى الحوار خلصت إلى استمرار التزام المستشارة الألمانية باتفاقية «سيل الشمال 2» (نورد ستريم 2) لنقل الغاز الروسي، المثيرة للجدل، بعدما شكّل هذا الخط منذ سنوات أرضية لتوتر علاقة برلين بدول أوروبية صغيرة من ناحية، خصوصاً في دول الشمال والبلطيق، وبواشنطن من ناحية ثانية.

وعلى الرغم من أن أوروبا اتخذت مواقف سياسية ودبلوماسية متشددة حيال موسكو، بدءاً من العام 2014، بعد ضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم، واتهامها بالتدخل في شؤون أوكرانيا، فإن برلين بقيت متمسكة باستكمال «سيل الشمال 2»، حتى بعد استهداف معارضين لروسيا على أراضيها. هذا الأمر رفع وتيرة التوتر بين برلين وواشنطن في عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، إذ وجدت مجموعات المصالح الأميركية في خطّ الغاز الروسي تهديداً لها ولمصالح شركاء أوروبيين.

هكذا، وصلت علاقة الحليفين الألماني والأميركي إلى الحضيض، وعبّر عن ذلك قرار واشنطن بسحب الآف الجنود المتمركزين في هذا البلد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية (1945). وكانت قد سبقت ذلك أيضاً خلافات على السياسة المرتبطة بحلف شمال الأطلسي (الناتو) والحرب التجارية الأميركية ضد الشركات الأوروبية الكبيرة، واعتبار ترامب الاتحاد الأوروبي، الذي تقود قاطرته الاقتصادية ألمانيا، «عدواً» لبلاده. ودفعت هذه التوترات المستشارة ميركل للتشديد على أنه ينبغي على أوروبا الاعتماد أكثر على نفسها.

مكانة «سيل الشمال 2»

ويحتل «سيل الشمال 2»، الممتد لـ1230 كيلومتراً في مياه بحر البلطيق، اليوم، مكانة هامة في علاقة الطرفين، فهو بحسب قناة البث العام في ألمانيا "زد إف"، سيكون قادراً على إرسال 55 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً إلى 26 مليون منزل أوروبي. وهذا الخطّ ليس مصلحة روسية خالصة فقط، وإن امتلكت شركة «غازبروم» الروسية (الحكومية) 51 في المائة من أسهمه. فالآلان والهولنديون والفرنسيون، ومن خلال شركات بمراحل شراكة مختلفة، ويصادف يوم 22 يونيو/ حزيران المقبل الذكرى الـ80 للغزو الذين يرون أن بلادهم تخسر كثيراً في تحول إمدادات الغاز إلى خارج أراضيهم.

وتتداخل أرقام المال وحيثيات السياسة في علاقة موسكو وبرلين، مع تعقيدات الوضع الداخلي في ألمانيا، وخصوصاً في جانبها الشرقي، الذي عرف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية قبل الوحدة في العام 1990. ففي هذا الجزء من البلاد، تتعاظم النقمة على الطبقة السياسية التقليدية، وتندفع الأفكار المناهضة للعداء مع روسيا. ووصف المؤرخ الألماني من جامعة بون، مارتن أوست، تلك المشاعر بأنها تخلق «رومانسية روسية» لدى فئات ألمانية تشعر بالإحباط نتيجة فوارق معيشتها مع أشقائها في غرب البلد. الخبير في شؤون تاريخ أوروبا الشرقية، أوست، رأى في تصريح للصحافة الألمانية، الأسبوع الماضي، أن السياسة التقليدية لبرلين في الإبقاء على خطوط علاقة بموسكو «ليست جديدة، فهي تستند إلى مشاعر الذنب لفترة الحرب العالمية الثانية، والتي عبّر عنها الرئيس الألماني فرانك فالتر شتاينماير».

وكان شتاينماير قد صرح أخيراً في مقابلة مع صحيفة «راينشه بوست»، رداً على سؤال حول العلاقة بين بلاده وروسيا، على خلفية اعتقال نافالني (في موسكو) وخطّ «سيل الشمال 2»، بأن بلاده تسعى إلى البحث مرة أخرى عن «نقاط اتصال مع روسيا وتحويل السبيّ إلى الأفضل من أجل المستقبل». وبعد تأكيده رفض اعتقال المعارض نافالني، شدّد شتاينماير على أن بلاده، وعلى الرغم من أنها لم تدخل بعد في حوار مع الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة حول «سيل الشمال 2»، فإنها «يصعب عليها هدم الجسر، ولا توجد جسور بديلة مع روسيا». وأضاف شتاينماير أنه «بالنسبة لنا كألمان، هناك بُعد مختلف تماماً في العلاقة، فلقد مررنا بمراحل شراكة مثمرة، ويصادف يوم 22 يونيو/ حزيران المقبل الذكرى الـ80 للغزو النازي الألماني للاتحاد السوفييتي، فأكثر من 20 مليون شخص وقعوا ضحية الحرب، وهذا بالطبع لا يبرر أخطاء السياسة الروسية اليوم، لكن يجب ألا نغفل الصورة الأشمل». وختم الرئيس الألماني جوابه بالقول: «نعم، نحن نعيش في علاقات حاضر صعب، لكن هناك ماضياً ومستقبلاً بعده».

تغير مزاج الشارع

لم تبدأ العلاقة الألمانية الروسية فقط منذ أن اختار الرئيس السوفييتي ميخائيل غورباتشوف سياسة الانفتاح وذهاب ألمانيا إلى الوحدة، بل هي أبعد من ذلك، وعبّر عنها بوضوح نهج المستشار الألماني الأسبق فيلي (ويلي) برانت (1969 - 1974)، الذي حوّل الحرب الباردة إلى فرص تعاون بين الطرفين من خلال سياسة الحوار مع أوروبا الشرقية وموسكو. تسارع وتيرة «سياسة الحوار» خلال السنوات الماضية بين برلين وموسكو، بدل التصادم، ردّها المؤرخ مارتن أوست إلى ما أطلق عليه مصطلح "العامل الأميركي" فـ«انتقاد أميركا والرأسمالية يضفي طابعاً رومانسياً على تقارب الطرفين».

وبالنسبة للباحث والخبير الألماني في الشأن الروسي من مركز التفكير «هاينريش بول ستيفتونغ» ستيفان مايستر، فإن السياسة الخارجية الألمانية «أصبحت أكثر بحثاً عن التسويات». ورأى مايستر أن برلين لا تنتهج تلك الاستراتيجية فقط مع روسيا، من خلال سياسة الحوار مع أوروبا الشرقية وموسكو. تسارع وتيرة «سياسة الحوار» خلال السنوات الماضية بين برلين وموسكو، وأضاف الباحث، في أحاديث صحافية عدة، معلقاً على متغيرات السياسات الخارجية لبلاده، أن «النخب السياسية الألمانية تعيش اليوم ثقافة سياسة أقرب إلى ما يتوقعه الجمهور في المصالح».

هذا الواقع هو الذي عبّر عنه مقرر الشؤون الدفاعية في حزب ميركل، «الاتحاد الديمقراطي المسيحي»، يوهان وادفول، وذلك في مقال مطول في «تاغ شبيغل». واعتبر وادفول أنه «لا جدوى من التخلي عن نورد ستريم 2، ولا حتى من استخدامه كوسيلة احتجاج وضغط»، مطالباً عوضاً عن ذلك الاتحاد الأوروبي بانتهاج سياسة بديلة، وبعدم التصعيد مع موسكو، في ظلّ فرض واشنطن عقوبات بحقها.

تعويل السياسيين الألمان على منهج التسويات، رأى مايستر أنه غير نافع طالما أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لا يتردد في استغلال الوضع. واعتبر مايستر في هذا السياق، أن «سياسة التسويات ليست ثقافة في روسيا لتحسين العلاقات، بل لإضعاف الاتحاد الأوروبي، وهذا يوضح أن خطّ الغاز سياسة روسية أتت أكلها، فهو نجح في إضعاف العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة».

توقعات الجمهور الألماني في تحقيق السياسة الخارجية مصالح بلادهم، تعكسها منذ العام 2019 الاستطلاعات التي تجريها مؤسسة «كوربر»، والتي أشار إليها تقرير متخصص في «دير شبيغل»، في مايو/ أيار الماضي، متحدثاً عن ارتفاع نسبة الراغبين الألمان في «مزيد من التعاون مع روسيا»، والتي وصلت إلى 66 في المائة، بعدما كانت 37 في المائة فقط عن رغبتهم برؤية دور أكبر لبلادهم في السياسة العالمية، فيما كان 67 في المائة منهم مع الانكفاء والتركيز على الداخل. لكن هذه النسبة قفزت في العام الماضي من 37 إلى 73 في المائة لصالح تدخل برلين بما تملكه من مكانة اقتصادية، لحلّ المشاكل العالمية ولمزيد من التعاون مع دول العالم، ولو تطلب ذلك تنازلات ألمانية، وفقاً لتقرير شامل لـ«شبيغل». ويظهر من تغير مواقف الشارع الألماني حيال سياسة بلادهم الخارجية، أنهم متأثرون بكورونا، حيث رأى 85 في المائة منهم أنه من الواجب عودة الشركات الهامة إلى الإنتاج على الأراضي الألمانية، واعتبر 65 في المائة أن العولمة باتت تؤثر سلباً عليهم.

التأثير الأميركي باقٍ

طرح وزير خارجية ليتوانيا (من دول البلطيق)، غابريليوس لاندسبيرغيس، على وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، فكرة تجميد استكمال «سيل الشمال 2» (الذي اكتمل بنسبة 96 في المائة) حتى الانتخابات البرلمانية الروسية في الخريف المقبل، بحجة «منح (الرئيس الروسي) فلاديمير بوتين الفرصة لإجراء انتخابات حرّة لمجلس الدوما بمشاركة المعارضة». وعلى ما يبدو، فاستمرار السياسة الأميركية بتطبيق العقوبات على الشركات الأوروبية المساهمة في الخط، حتى مع قدوم الإدارة الديمقراطية برئاسة جو بايدن، يضع أثقالاً جديدة على سياسيي برلين. فعدا عن اختلاف الأوروبيين حيال التعاطي مع مخاوف «وقوع أوروبا تحت ابتزاز الغاز الروسي»، وهي مبررات ساقتها إدارة ترامب لفرض عقوبات في العام 2019 على شركات أوروبية تتعامل مع الخطّ، فإن الخارجية الأميركية، التي أجلّت صدور تقريرها عن «سيل الشمال 2»، تحاول تفهم الموقف الألماني، بحسب وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن. وفي الوقت ذاته، تؤكد واشنطن مضيها في سياسة العقوبات، مع ارتفاع الأصوات الرافضة لأي تراخٍ، وبشكل خاص من السيناتور الجمهوري تيد كروز.

وأكدت وزارة الخارجية الأميركية، على لسان المتحدث باسمها نيد برايس، الأسبوع الماضي، أن «انسحاب الشركات الأوروبية (بريطانية وسويسرية) من المشروع (بفعل العقوبات) دليل على أن الولايات المتحدة مستمرة بفرض العقوبات». وعلى الرغم من تأكيد الوزارة أنها ستستمع إلى آراء الشركاء الأوروبيين في هذا المجال، إلا أن مشروع «سيل الشمال 2» يبدو أنه يتحول إلى مؤشر لقياس ما إذا كانت ضفتا الأطلسي قادرتين على الوصول إلى «تسويات» بينهما، في ظلّ استمرار تمسك برلين بثقافة التسويات (مع موسكو) التي خلقتها ظروف خاصة بألمانيا، وفي دول الجوار.

وبغضّ النظر عن اسم المستشار الألماني الذي سيخلف ميركل في المنصب (الانتخابات العامة متوقعة في سبتمبر/ أيلول المقبل)، يبدو أن مصاعب كثيرة تقف في طريق تثقيبة علاقة الحليفين الألماني والأميركي، فيما الرئيس الروسي، كما وصفه الخبير مايستر، مستمر في استغلال كلّ الثغرات لتقسيم مواقف الاتحاد الأوروبي.

اكتمل خطّ الغاز بنسبة 96 في المائة (سيث غالوب/Getty)

دور غيرهارد شرودر

يلعب الماء، الذي يقاس بعمليات الدولارات، دوراً لا بأس به في تحديد برلين علاقتها بروسيا، وغيرها من الدول. وفي هذا السياق، تذكير بالدور الذي لعبه المستشار السابق لألمانيا، غيرهارد شرودر (الصورة)، في تعزيز العلاقة التجارية مع موسكو. فعدا عن أنه تحول الى مستشار اقتصادي للكرملين، بما فيه ما يرتبط بخطّ الغاز «سيل الشمال 2»، وصل حجم صادرات الشركات الألمانية الى روسيا في العام 2018 الى نحو 25,9 مليار يورو.

العقوبات مقابل تمرير بيرنز

ربط السناتور الجمهوري تيد كروز، أمس الأول، بين موافقته على وليام بيرنز، الذي رشحه الرئيس الأميركي جو بايدن، لشغل منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، وفرض عقوبات صارمة على مشروع «سيل الشمال 2» (نورد ستريم 2) لنقل الغاز الروسي الى أوروبا. وكتب، في تغريدة، أنه سيعلّق اعتراضه على التعيين عندما تفي إدارة بايدن بالتزامها القانوني القاضي بالإبلاغ عن السفن والشركات التي تبني الخط ومعاقبتها.

تقرير

ميانمار: إسرائيلي يتولى العلاقات العامة للانقلابيين

نزل عشرات آلاف المتظاهرين إلى الشوارع في مدن عدة في ميانمار أمس الأحد، على الرغم من القمع المتواصل من قبل سلطات الانقلاب العسكري

وصلت القوات الأمنية في ميانمار أمس الأحد، عمليات القمع ضد المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية، والذين نزلوا بالآلاف إلى الشوارع في عدد من المدن، على الرغم من مداهمات شنتها الشرطة في الليلة السابقة وأوقف خلالها أعضاء من حزب الزعيمة أونغ سان سو تشي «الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية»، أحدهم يعتقد أنه تعرّض للضرب حتى الموت. وبينما يصمّ الجنرالات آذانهم في مواجهة موجة التنديد التي تطلقها الأسرة الدولية المنقسمة حيال الاستجابة للوضع في ميانمار، قال عضو في جماعة ضغط، يحمل الجنسيتين الإسرائيلية والكندية، كلفه المجلس العسكري في ميانمار بالدفاع عن مصالحه، في مقابلة له أول من أمس السبت، بحسب «رويترز»، إن الجنرالات «حريصون على ترك السياسة بعد انقلابهم ويسعون إلى تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة والناي بأنفسهم عن الصين». وقال آري بن مناشي، المسؤول السابق في المخابرات العسكرية الإسرائيلية والذي مثل في السابق روبرت موغابي في زيمبابوي والحكام العسكريين للسودان، إن جنرالات ميانمار يريدون أيضاً «إعادة مسلمي الروهينغا» الذين فروا إلى بنغلادش المجاورة. وقال بن مناشي إن جنرالات ميانمار كلفوه وشركته «ديكنز آند مادسون كندا» للمساعدة في التواصل مع الولايات المتحدة والدول الأخرى التي قال إنها «أساءت فهمهم». وقال إن سو تشي، الزعيمة الفعلية لميانمار منذ عام 2016، «باتت قريبة جداً من الصين لدرجة لا تعجب الجنرالات». مضيفاً «ثمة محاولة حقيقية للتحرك نحو الغرب والولايات المتحدة بدلاً من محاولة الاقتراب من الصين... هم لا يريدون أن يكونوا دمية صينية»، ولم ينجح مجلس الأمن الدولي الجمعة في التوافق على إعلان مشترك حول ميانمار. ويُفترض أن تتواصل المفاوضات هذا الأسبوع، بحسب ما نقلت «فرانس برس» عن مصادر دبلوماسية.

وتظاهر عشرات الآلاف أمس، تلبيةً لدعوة إلى تعبئة حاشدة أطلقها قادة حركة الاحتجاج. وفي باغان التي تقع في منطقة مندالاي الوسطى، في مكان غير بعيد عن موقع أثري كبير ومشهور بمعابد قديمة، سُمع دوي انفجارات. وقال مسعف يدعى كو كو، لوكالة «فرانس برس»، إن «مراهقاً يبلغ 18 عاماً أصيب برصاصة في الفك، في وقت تحدثت وسيلة إعلامية محلية عن «جرح خمسة أشخاص على الأقل»، بعدما أطلقت الشرطة الأعيرة النارية والغاز المسيل للدموع لتفريق اعتصام نظمه عشرات الآلاف. وفي مدينة ماندالاي، استخدمت الشرطة القوة، إذ أطلقت طلقات تحذيرية، واستخدامات الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والقنابل الصوتية لتفريق المحتجين.

وفي مدينة راينغون، أطلقت الشرطة الرصاص مجدداً لتفريق تجمعات. وهتف المتظاهرون «انطرد الديكتاتور» في إشارة إلى قائد المجموعة العسكرية مينغ أونغ هلاينغ. وكان قال سكان إنه في الساعات الأولى من صباح أمس الأحد، توغّل الجنود والشرطة في مناطق عدة في راينغون، واعتقلوا ثلاثة أشخاص على الأقل. وقالت «جمعية مساعدة السجناء السياسيين» في ميانمار، في بيان السبت، إنه تم اعتقال أكثر من 1700 شخص في ظلّ المجلس العسكري بحلول أول من أمس السبت.

في العاصمة التايلاندية بانكوك، تظاهر الآلاف العمّال من ميانمار والمهاجرين إلى تايلاند أمس أمام مقرّ بعثة الأمم المتحدة، داعين الأسرة الدولية إلى التصرف بصرامة أكبر ومطالبين المجموعة العسكرية بالإفراج عن أونغ سان سو تشي المحتجزة في مكان سرّي منذ توقيفها.

عمليات دهم عنيفة استهدفت مسؤولين من حزب سو تشي

وتابعت الحكومة المدنية، برتكبون «خيانة عظمى» قد تصل عقوبتها إلى السجن 22 عاماً.

وفي مواجهة تدهور الوضع، فرّ عدد من سكان ميانمار إلى خارج البلاد. ووصل حوالي خمسين شخصاً بينهم ثمانية شرطيين برفضون المشاركة في القمع، إلى الهند المجاورة. وطلبت ميانمار في رسالة، من الهند أمس، إعادة الشرطيين الثمانية «بهدف الحفاظ على العلاقات الجيّدة بين البلدين»، بينما ذكرت تقارير إعلامية غير مؤكدة أن المزيد من أفراد شرطة ميانمار عبروا الحدود إلى الهند، على الرغم من أن عددهم لا يزال غير واضح. ولا يزال حوالي مائة شخص متجمّعين على الحدود أملين السماح لهم بالدخول إلى الهند.

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

تظاهر الآلف العمّال الميانماريين أمس امام مقرّ بعثة الأمم المتحدة في بانكوك (Getty/لوسان لوبيلاس)

رصد

تصورات أميركية لكسر جمود مفاوضات أفغانستان

تحاول إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن إيجاد حلول للمعضلة الأفغانية، على وقع شبه جمود في مفاوضات السلام بين الحكومة وحركة «طالبان»

تبدو الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة جو بايدن، حائرة في التعامل مع الأمر الواقع الذي فرضته الإدارة التي سبقتها برئاسة دونالد ترامب، بشأن أفغانستان، وهي تحاول اليوم طرح تصورات جديدة لكسر الجمود الذي يخيّم على عملية السلام، ولكن من دون تجاوب معها من قبل طرفي الصراع؛ الحكومة الأفغانية وحركة «طالبان»، إلى الآن. وتأتي التحركات الأميركية في الوقت الذي بدأ فيه العد العكسي لتنفيذ الشرط الأبرز الذي تضمنته اتفاق السلام الذي وقعته «طالبان» والولايات المتحدة قبل عام من الآن في العاصمة القطرية الدوحة، ويقضي بسحب كامل القوات الأميركية من أفغانستان بحلول الأول من مايو/أيار المقبل، وهو ما لا ترحب فيه دوائر أميركية عدة وتوصي بمراجعته. علماً بأنه منذ تسلم بايدن الحكم في يناير/كانون الثاني الماضي، تواصل إدارته البعث برسائل متباينة حيال مستقبل اتفاق السلام والتعامل مع الأزمة الأفغانية، وإن كانت أبقت على المبعوث الأميركي الخاص إلى أفغانستان الذي عينته إدارة ترامب، زلماي خليل زاد، مهندس اتفاق الدوحة في فبراير/شباط 2020، في منصبه، في إشارة إلى أن الإدارة الجديدة لا تريد القطع مع ما تم التوصّل إليه، ولكنها بالتأكيد ترغب في إعادة تقييم الاتفاق.

وقالت مصادر دبلوماسية وسياسية إنّ خليل زاد، اقترح خلال الأيام الماضية تعديلاً على عملية السلام المتعثرة بين الحكومة و«طالبان» يشمل تشكيل حكومة مؤقتة، وعقد مؤتمر للأطراف الأفغانية الرئيسية، لكن خطته واجهت اعتراضات فورية من الحركة والحكومة. وكان المبعوث الأميركي بدأ في الأيام الأخيرة جولة تشمل كابول والدوحة وعواصم أخرى في المنطقة هي الأولى منذ بدأت إدارة بايدن بحث خياراتها لعملية السلام، وبينما ينفد الوقت المتبقي على الأول من مايو.

وفي السياق، قالت المصادر لوكالة «رويترز»، إنّ خليل زاد يحاول، في الوقت الذي تحقق فيه مفاوضات السلام القليل من التقدم وبتصاعد العنف في أفغانستان، بناء توافق حول خيارات بديلة مع جميع الأطراف الأفغانية والقوى الإقليمية. وقال مصدر دبلوماسي يتابع العملية عن كثب «تعتقد الولايات المتحدة أنّ مفاوضات الدوحة غير منجزة، وتحتاج إلى قوة دفع وإلى نهج بديل».

وفي كابول، اجتمع خليل زاد أخيراً مع رئيس المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية عبد الله عبد الله، والرئيس أشرف غني وقادة سياسيين آخرين من بينهم الرئيس السابق حامد كرزاي، وقادة في المجتمع المدني. وقالت ثلاثة مصادر دبلوماسية ومصدران في فريقي القادة السياسيين الذين اجتمعوا مع خليل زاد ومصدران دوليان في كابول لـ«رويترز»، إنّ أحد مقترحات المبعوث الأميركي اتفاق حول حكومة مؤقتة أشير إليها باعتبارها حكومة تشاركية أو تمثيلية. وقال مسؤول سابق في الحكومة الأفغانية مطلع على الأمر، إن خليل زاد وزع وثيقة تفصّل اقتراح التشارك في السلطة، وإنها تمثّل تنقيحاً لورقة وزعها في ديسمبر/كانون الأول الماضي.

ونشرت صحيفة «هشت صبح» الأفغانية في 3 مارس الحالي تفاصيل عن الاقتراح. وقالت إن خطة إدارة بايدن تقترح أن يتم تشكيل الحكومة الانتقالية التي يدورها ستشرف على صياغة دستور جديد وإجراء الانتخابات. وستنشئ الحكومة الجديدة لجنة الحقيقة والمصالحة، وهيئة للإشراف على دمج مقاتلي «طالبان» بالقوات الأفغانية، فضلاً عن لجان التنمية الاقتصادية والاجتثين ومكافحة المخدرات وغيرها. على أن يقدم «مجلس أعلى للفقه الإسلامي»، من خلال أعضاء معينين من قبل الطرفين، الإرشاد الديني بشأن التشريع.

وتمثّل اقتراح آخر في عقد اجتماع في صيغة مماثلة لمؤتمر بون عام 2001، يضم ممثلين من قطاع عريض من الأحزاب الأفغانية يجتمعون معاً في حين تدفعهم وكالات دولية ودبلوماسيون للوصول إلى حل. واجتمع قادة مناهضون لـ«طالبان» تحت إشراف دولي في مدينة بون الألمانية بعد أن أطاح الغزو الأميركي في عام 2001 بالحركة، واتفقوا على تشكيل إدارة مؤقتة، وخريطة طريق لتشكيل حكومة دائمة وكتابة دستور جديد. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس، في حديث للصحافيين، يوم الجمعة الماضي: «ندرس عدداً من الأفكار المختلفة التي قد تدفع العملية». وقال متحدث باسم وزارة الخارجية أول من أمس السبت، إن «الولايات المتحدة لا تقدم أي مقترحات رسمية وتواصل مراجعة جميع الخيارات ذات الصلة لوضع القوة في المستقبل. ناقش السفير خليل زاد مجموعة من الطرق لدفع الدبلوماسية قدماً، لا أكثر».

وقال المصدران الدوليان إنّ خليل زاد يطلب من الأمم المتحدة القيام بدور ريادي والدعوة إلى المؤتمر. وقال مصدران إنّ المؤتمر قد يعقد في تركيا، لكن مصدراً ثالثاً حذّر من أن هذا المكان قد يواجه اعتراضاً من الدول الغربية. ويجري النظر في دول أخرى من بينها ألمانيا وأوزبكستان. وواجهت خطط خليل زاد على الفور اعتراضات من كل من الحكومة الأفغانية و«طالبان». وكرر غني رفضه التنحي لتشكيل حكومة مؤقتة خلال كلمة أمام البرلمان الأفغاني أول من أمس السبت. وحذر من أن أي انتقال للسلطة يجب أن يتم من خلال انتخابات كما ينصّ الدستور. وقال مسؤولان دوليان في كابول إن معارضة غني القوية ستكون مشكلة بالنسبة للخطة. وقال أحد المسؤولين «المشكلة هنا هي أن غني يمكن أن يلوم الولايات المتحدة مباشرة... فمن خلال تحدي شرعيته والتفكير في حكومة مؤقتة فهذا يعني أنها (الولايات المتحدة) تقوض العملية الديمقراطية».

والسؤال هنا هو ما إذا كانت كل من «طالبان» وحكومة غني ستوافقان على الجلوس مع بعضهما البعض في مكان يشبه بون. وبحسب مقال لجيمس تراوب بموقع مجلة «فورين بوليسي» نشر يوم الجمعة الماضي، «من غير المرجح أن تشكل الحكومة في كابول، التي تخشى الانسحاب الأميركي الكامل، عقبةً لا يمكن التغلب عليها في هذا الشأن. أما طالبان، فقد ترى أنه من الأفضل لها انتظار انسحاب الأميركيين وتسجيل نصر عسكري قبل ذلك».

وفي الوقت الذي تتصاعد فيه الآراء المتباينة في الولايات المتحدة بشأن الانسحاب من أفغانستان من عدمه، برز أخيراً تقرير يشير إلى إهدار مليارات الدولارات من أموال دافعي الضرائب الأميركيين على مشاريع غير مجدية في أفغانستان، في انتقاد جديد لسوء إدارة الحرب في هذا البلد. ووثق المفتش العام الأميركي الخاص في هيئة التفتيش العامة لإعادة إعمار أفغانستان «سيغار»، جون سوبكو، الإهدار الضخم خلال تقرير أرسله إلى المشرعين الأميركيين، الإثنين الماضي. وذكر التقرير أنه تم إنفاق 7,8 مليارات دولار على مشاريع في أفغانستان منذ عام 2008، مشيراً إلى أنه تم استخدام ما قيمته 1,2 مليار دولار فقط «على النحو المنشود»، وهو ما أغضب أعضاء في الكونغرس وهيئات رقابية، بحسب «فورين بوليسي»، ووصف أحدهم هذا الوضع بالقول إن «الفساد تهديد كبير مثل طالبان».

(العربي الجديد، رويترز)

أحد مقترحات المبعوث الأميركي تشكيل حكومة موقتة تشاركية

اقترح خليل زاد إجراء تعديل على عملية السلام المتعثرة (الكسار وناج/Getty)

اللجنة الدستورية السورية

النظام يساوم والمعارضة تعد مقترحات

بينما يواصل المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسن جهوده لتحديد موعد للجولة السادسة من أعمال اللجنة الدستورية، يواصل النظام بدوره أسلوب العرقلة، في الوقت الذي تنوي فيه المعارضة تقديم ورقة مقترحات بشأن أعمال اللجنة لبيدرسن

عماد كركص

غابت اللجنة الدستورية السورية عن تصريحات الأطراف المعنية خلال الأسبوع الماضي، على الرغم من الاتصالات والزيارات المكوكية التي قام بها المبعوث الأممي، غير بيدرسن، أخيراً، إلى كل من موسكو ودمشق وإسطنبول، بنيّة تحديد موعد جديد للجولة المقبلة (السادسة)، بعد أن منيت الجولات الخمس الماضية، ولا سيما الأخيرة، بالفشل، إذ لم يتم التوصل لأي اختراق يتم من خلاله البدء بوضع صياغات دستورية محددة، بعد أكثر من عام وثلاثة أشهر على انطلاق أعمال اللجنة.

وبعد زيارة المبعوث الأممي إلى موسكو في 18 فبراير/شباط الماضي، ثم انتقاله إلى دمشق في 21 فبراير، حيث التقى وزير خارجية النظام فيصل المقداد، ثمّ وصوله إلى إسطنبول يوم الثلاثاء الماضي، ولقائه رئيس هيئة التفاوض السورية التابعة للمعارضة، أنس العبدة، وعضو الهيئة بدر جاموس، لم تخرج عن بيدرسن أو أي من أطراف اللجنة، أي تصريحات تشير إلى تحديد موعد جديد للجولة السادسة، على الرغم من أنّ ذلك كان المهمة الرئيسية لبيدرسن خلال جولاته الثلاث. لكن «العربي الجديد»، علمت من مصادر خاصة، أنّ النظام «حمّل بيدرسن مقترحات، هي عبارة عن شروط لاستئناف عمل اللجنة، ويبدو أنها لم تلقَ قبولاً لدى المعارضة، لا سيما بعد طرحها خلال لقاء بيدرسن مع العبدة في إسطنبول». في المقابل أشارت مصادر أخرى، إلى أنّ «لقاء بيدرسن مع المقداد، شهد مساومة عرضها الأخير، تتعلق برفع العقوبات الغربية عن النظام، مقابل الانخراط بالمسار السياسي الرامي لحل الأزمة السورية، ومنها عمل اللجنة الدستورية» المكلفة وضع دستور جديد للبلاد.

المعلن عما تمخّضت عنه مباحثات المقداد وبيدرسن في دمشق، كان إصرار النظام على عدم تحديد سقف زمني لعمل اللجنة، والواضح من ذلك أنه لا يزال يسعى لكسب المزيد من الوقت بهدف إنجاز الانتخابات الرئاسية، منتصف العام الحالي، قبل التوصل إلى دستور جديد، أو تعديل الدستور الحالي، وذلك حتى لا يتسنى للمجتمع الدولي أو الدول الغربية الداعمة للمعارضة والمطالبة بإصلاح سياسي شامل في البلاد، الاستناد على هذا الدستور الجديد وإجراء الانتخابات على أساسه، تطبيقاً للقرار الأممي 2254. علماً بأن مصدر العرقلة روسي بالأساس، إذ تحاول موسكو فرض الأسد وإعادة تعويمه ليكون حاضراً في الحكم لفترة رئاسية مقبلة، مع عدم اقتناعها ببديل عنه إلى الآن.

وكان بيدرسن تلقى «توبيخاً» مبطناً من قبل المقداد خلال لقائهما الأخير، بتشديد وزير خارجية النظام على المبعوث الأممي، بأن يحافظ على دوره كميسّر محايد لأعمال اللجنة، من دون أن يكون له حق في تقرير أو فرض التوصيات التي تخرج عنها. يأتي ذلك بعد أن حمّل بيدرسن أمام مجلس الأمن، وبشكل غير مباشر، مسؤولية فشل الجولة الخامسة من أعمال اللجنة الدستورية لوفد النظام، الذي امتنع عن الدخول في وضع الصياغات الدستورية، واكتفى بمناقشة المواضيع الدستورية والذهاب نحو مزيد من «مضيعة الوقت».

وحول لقاء بيدرسن برئيس هيئة التفاوض، أنس العبدة، ورئيس مكتب العلاقات الخارجية بهيئة التفاوض بدر جاموس، أشار الأخير، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنّ «هناك عملا دؤوبا من قبل المبعوث الأممي، بين جميع الأطراف والجهات الفاعلة في القضية السورية، وهناك تواصل معنا في الهيئة، لمحاولة تفعيل المسار السياسي مجدداً من خلال اللجنة الدستورية، بعدما عمد النظام إلى تعطيل الجولات الخمس الماضية». وأوضح جاموس أنّ «هيئة التفاوض كان رأيها واضحا أمام بيدرسن، بأن تكون هناك منهجية لعمل اللجنة الدستورية، واتفاق على جدول أعمال، بالإضافة لتحديد جدول زمني». وكشف أنّ «وفد المعارضة سيقدم ورقة للمبعوث الأممي تتضمن مقترحات حول عمل اللجنة الدستورية، ضمن سياق النقاط المذكورة سابقاً».

يحاول بيدرسن تفعيل المسار السياسي مجدداً من خلال اللجنة الدستورية (لؤي بشارة/فرانس برس)

النظام حمّل بيدرسن شروطاً لاستئناف عمل اللجنة الدستورية

وحول إمكانية قبول النظام بتلك المقترحات، ولا سيما تحديد إطار زمني لعمل اللجنة، أشار جاموس إلى أنّ «انطباعنا عن النظام الذي عمد إلى تعطيل الحل السياسي منذ العام 2014، بأنه غير جاد في الوصول لحل سياسي، وموقفه هذا ليس جديداً، لكن علينا أن نضغط لتفعيل السلال الأربع (الانتقال السياسي، الدستور الجديد، الانتخابات، ومحاربة الإرهاب)، وليس فقط سلة اللجنة الدستورية، ونعمل على ذلك مع الأمم المتحدة وأصدقائنا في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا وبعض الدول العربية، لدعمنا في فتح باقي السلال، والعمل عليها بالتوازي مع المسار الدستوري».

وحول ما إذا كانوا سيحددون ضمن المقترحات التي سيقدمونها للمبعوث الأممي، سقفاً زمنياً لعمل اللجنة، كتحديد تاريخ معيّن، نوه جاموس إلى أنّ «القرار الأممي 2254 يوضح أن مدة عمل اللجنة الدستورية ستة أشهر، وقد ذكرنا مواقفنا بشأن آلية عمل اللجنة بخطاب أرسلناه للأمين للعام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس سابقاً، ونعيد التأكيد عليه بكل لقاءاتنا مع المبعوث الخاص، والآن نطالب بأن يتم الاتفاق على هذا الجدول أو الإطار الزمني، بالإضافة لمنهجية محددة لعمل اللجنة بجولاتها المقبلة».

أما بخصوص المقترحات التي قدمها النظام لبيدرسن، والتي طرحها الأخير أمامهم، قال جاموس: «ليس من اختصاصي التصريح حول ما قدمه النظام من مقترحات، لكن يمكن القول إن مقترحاتهم معروفة التوجه، بكونها لا تخدم تفعيل العملية السياسية».

وعلى الرغم من أنّ مسار جنيف الأممي لحل الأزمة السورية، توقف عن الانعقاد بداية العام 2018، بعد تسع جولات لم تفضِ إلى تفاهمات جدية تترجم على أرض الواقع، إلا أنّ عمل اللجنة الدستورية بات مرتبطاً بهذا المسار، بحكم أن اللجنة تسيّر من قبل الأمم المتحدة عبر مبعوثها إلى سورية غير بيدرسن. وكما جهد النظام وحليفاه الروسي والإيراني، لتعطيل مسار جنيف، كذلك هو الحال مع اللجنة الدستورية، وذلك بهدف تحويل حل الأزمة السورية إلى مسارات لا تشرف عليها الأمم المتحدة، وبالتالي تقليل حجم النفوذ الغربي فيها، ولا سيما بالنسبة للولايات المتحدة. ولذلك، اخترع الروس مسار أستانة لعرقلة المسار الأممي، منذ نهاية العام 2016. وقد أعادوا تفعيل هذا المسار الشهر الماضي، من خلال جولة جديدة (الجولة الخامسة عشرة) بين الضامنين الثلاثة (روسيا وتركيا وإيران)، بعد عام من توقف هذه الجولات، وذلك في إطار القفز على مسار اللجنة الدستورية الأممي، بحجة التوصل إلى حلول في أستانة، في ظلّ الخلافات والتعقيدات التي تشوب مسار جنيف.

وكان الرئيس المشترك للجنة الدستورية عن وفد النظام، أحمد الكزبري، أعلن صراحة على هامش الجولة السابقة من أعمال اللجنة الدستورية التي عقدت نهاية يناير/كانون الثاني الماضي، أنهم قدموا إلى جنيف لمناقشة المواضيع الدستورية، من دون الدخول في وضع صياغات دستورية، معتبراً أنّ هذا الأمر «يحتاج وقتاً طويلاً ومساحة من النقاش». واستمرار هذا الموقف من قبل وفد النظام، قد يفضي إلى إعلان فشل المسار بالمطلق خلال الجولة المقبلة، أو حتى قبل الاتفاق على موعدها، بعد أن كان وفد النظام ماطل وعطل أعمال اللجنة بفرض أجندات ومواضيع غير دستورية، تتعلق بمناقشة الثوابت والركائز الوطنية، ومن ثم الهوية الوطنية، وبعدها جاء الدور على الجانب الثقافي والاجتماعي بطرح «العروبية» كسمة للدولة المستقبلية. في حين برز أخيراً تكتيك وضع المسار الأممي في سياق المساومة الدولية، بطرح رفع العقوبات الغربية عن النظام مقابل الانخراط جدياً في نقاشات وأعمال اللجنة الدستورية.